تقرير لجنة
تقصي الحقائق النيابية
الخاص
بالاعتداء الصاروخي على محافظة اربيل

٢٠٢٢

مقدمة :

اناط الدستور العراقي بمجلس النواب مهام جسام لتحقيق طموحات الشعب وتلبية إرادته وعكس احتياجاته وهمومه وتطلعاته من خلال الدور التمثيلي الكبير الذي يضطلع به تشريعيا ورقابيا، إذ كانت واحدة من تلك المهام مراقبة ومتابعة الاحداث الطارئة والملفات ذات المساس بسيادة العراق وكرامة وحياة المواطنين .

وفي ضوء ذلك واستناداً الى المادة (٦١/ ثانياً) من الدستور، والمادة (٨٢) و(٨٣) و(٨٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب، والمادة (٢٧/ سادساً، سابعاً، ثامناً) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨، ونظراً للإعتداء الذي تعرضت له محافظة اربيل عاصمة اقليم كوردستان العراق فجر يوم ٢٠٢٢/٣/١٣ من استهداف خارجي صاروخي .

قررت هيأة رئاسة مجلس النواب الموقرة تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق المتعلق بالحادث المذكور وتقديم تقريرها الى مجلس النواب، برئاسة سيادة النائب الاول لرئيس مجلس النواب الاستاذ (حاكم عباس الزاملي) وعضوية السادة :-

١. السيد النائب شاخه وان عبدالله / نائب رئيس مجلس النواب .
٢. السيد النائب عطوان العطواني / رئيس كتلة دولة القانون النيابية.
٣. السيد النائب عباس الزاملي / رئيس كتلة الفتح .
٤. السيد النائب هه ريم كمال اغا / رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني .
٥. السيد النائب نايف الشمري / نائب رئيس تحالف السيادة.

حيث ان اللجنة خلال فترة عملها عقدت ستة (٦) اجتماعات، وقد بادرت في اليوم التالي لتشكيلها الى زيارة محافظة اربيل عاصمة اقليم كوردستان العراق لمعاينة مكان الحادث والاطلاع على تفاصيله والالتقاء بالمسؤولين الأمنيين وغيرهم في الاقليم، واخذت على عاتقها التواصل الفعّال فيما بينها والسادة أعضاء مجلس النواب لاتخاذ الاجراءات التي تسهم في كشف حقائق هذا الحادث ومعرفة كل ما يتعلق به.

وفي ضوء ما طلبته اللجنة من وزارة الخارجية والاجهزة الامنية المختصة فقد تم تزويدها بالوثائق ذات الصلة بالموضوع .

وسجّلتْ اللجنة العديد من الملاحظات بعد دراسة مستفيضة للبيانات والمعلومات والوثائق التي زودت بها من قبل الجهات المشار اليها آنفاً.

وان اللجنة ستوجز في هذا التقرير أهم إجراءاتها واهم النتائج والتوصيات المتحصلة نتيجة تحقيقها وتدقيقها.

أولاً : أهمية عمل اللجنة النيابية والهدف من تشكيلها :

لهذه اللجنة أهمية خاصة تمثلت في كونها تعمل على حفظ سيادة العراق وهيبته بالشكل الذي يمنع مستقبلا أي اعتداء على اراضيه من أي دولة مجاورة أو غيرها .

حيث هدفت اللجنة الى تقصي الحقائق عن الاعتداء الذي تعرضت له محافظة اربيل عاصمة أقليم كوردستان العراق والمتمثل بالهجوم الصاروخي، حيث إنطلقت (اكثر من تسعة صواريخ باليستية) من الاراضي الايرانية وسقطت على مناطق مدنية مأهولة بالسكان دون وقوع خسائر بشرية، اعقبه اعلان الجانب الايراني في بيان لاحق مسؤوليته عن الاعتداء تحت ذريعة وجود قاعدة للمخابرات الاسرائيلية دون وجود ادلة تثبت ذلك .

ثانياً : الاسس التي اعتمدتها اللجنة النيابية في عملها :

١. الشفافية والمهنية في التعاطي مع الملفات التي تناولتها في اجتماعاتها .
٢. اجتماعات اللجنة ونتائج عملها الاولية بعيدة عن وسائل الاعلام لحين قراءة تقريرها من اجل عدم ارباك عملها أو استغلاله سياسيا .
٣. التعاطي بشكل تكاملي مع الاقليم والوزارات والجهات ذات العلاقة من اجل الوصول الى افضل النتائج .

ثالثاً : اجراءات لجنة تقصي الحقائق :

أ. توجّهت اللجنة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ الى محافظة اربيل عاصمة اقليم كوردستان وكان في استقبالها السيد (هيمن هورامي نائب رئيس برلمان الاقليم) وعدد من رؤساء اللجان والكتل النيابية ونائب محافظ اربيل، وقامت اللجنة بزيارة ميدانية للوقوف على الموقع الذي تعرض للقصف الصاروخي، والتقت خلالها بصاحب المنزل الذي وقع عليه الاعتداء، واطلعت على المباني المجاورة له.

ب. عقدت اللجنة التحقيقية في محافظة اربيل إجتماعا موسعا مع السيد ريبر احمد خالد وزير داخلية اقليم كوردستان والملاك المتقدم في الوزارة، لمناقشة حيثيات وطبيعة الهجوم وجرى خلال الاجتماع الاستماع لكافة التفاصيل والوقائع المتعلقة بهذه القضية.

ت. استضافت اللجنة التحقيقية في مقر مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٧ السيد (ريبر احمد خالد) وزير داخلية الاقليم، بحضور جميع اعضائها ورؤساء الكتل النيابية وعدد من اعضاء مجلس النواب، حيث قدم الوزير شرحا وافيا عن طبيعة الهجوم، وجرى خلال الاستضافة توجيه العديد من الاسئلة من السادة اعضاء مجلس النواب لوزير الداخلية وبدوره اجاب على جميع اسئلتهم واستفساراتهم .

ث. بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٨ إستضافت اللجنة السيد وكيل وزير الخارجية والسيد وكيل جهاز المخابرات الوطني العراقي وعدد من القيادات والشخصيات الامنية للإجابة على اسئلة واستفسارات السادة اعضاء اللجنة التحقيقية، فضلا عن تقديمهم لشرح واف عن مجريات الحادث.

رابعاً : الحقائق والاستنتاجات

أ. بعد زيارة لجنة تقصي الحقائق لموقع الحادث تم اللقاء مع صاحب المنزل الذي تم استهدافه، وجرى توجيه عدة اسئلة له، وأكد على عدم وجود أي انشطة مشبوهة في منزله وانه احد المستثمرين العراقيين ولديه نشاطات عمرانية وخدمية على مستوى الاقليم وخارجه .

ب. بعد الفحص والتحري والاطلاع على موقع الهجوم والمباني المجاورة له من قبل لجنة تقصي الحقائق، فإن اللجنة لم تجد أي ادلة أو ادوات مشبوهة في الموقع تُشير الى وجود أجهزة أو اسلاك أو ادوات تجسسية تستعمل لأغراض التجسس.

ت. اكد السيد وزير داخلية الاقليم والقيادات الامنية فيه وبشكل قاطع عدم وجود أي نشاط مخابراتي لأي دولة داخل اراضي الاقليم وان سلطات الاقليم تمنع استخدام اراضيها لتوجيه أي اعتداء أو هجوم على أية دولة، فضلا عن دور الاقليم في حظر وجود تلك النشاطات.

ث. بعد استضافة السيد وكيل وزير الخارجية والسيد وكيل جهاز المخابرات الوطني العراقي وبعض المسؤولين الامنيين، تم توجيه سؤال بخصوص تلقيهم أية رسائل أو تحذيرات أو معلومات من الجانب الايراني تشير الى وجود قاعدة اسرائيلية في محافظة اربيل، وكانت اجابتهم بأن الجانب الايراني لم يزود ولم يبلّغ الجانب العراقي بأي معلومات بشكل تحريري بهذا الصدد.

ج. لم تلحظ اللجنة وجود ما يثبت ان المنزل محل الإعتداء والعائد للمواطن العراقي الشيخ باز البرزنجي قد تم استخدامه في اي حركة او نشاط سياسي.

خامساً : التوصيات :

أ. ان الاعتداء الذي وقع على محافظة اربيل يعدُّ انتهاكا للقوانين والاعراف الدولية ويجب منع أي محاولة لجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الدول المتناحرة.

ب. على الحكومة العراقية الاتحادية اتخاذ كافة الاجراءات التي تحفظ كرامة وهيبة العراق وسلوك الطرق والقنوات الدبلوماسية من خلال وزارة الخارجية لمنع تكرار اي هجوم على الاراضي العراقية، مع التأكيد بأن امن الاقليم جزء لا يتجزء من امن العراق الاتحادي.

ت. على الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم الاستمرار بالتنسيق والتعاون الامني على كافة المستويات للحفاظ على أمن العراق وسيادته .

ث. ان خرق الاجواء العراقية والاعتداءات المتكررة امر مرفوض على المستوى السياسي والشعبي، لذا يؤكد مجلس النواب بأن على الحكومة العراقية عدم السماح لأية دولة بالتجاوز على سيادة العراق .

ج. من حق المواطن العراقي الذي لحقه ضرر نتيجة القصف الصاروخي الخارجي سلوك الطرق القانونية للمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي من الجانب الإيراني.

ح. في حال وجود اي معلومات للدول المجاورة بخصوص الجماعات المسلحة أو الأحزاب السياسية المعارضة لدول الجوار او خلايا إسرائيلية فعليهم إخطار الجانب العراقي والتنسيق معه لمعالجة هذه المشاكل .

د. شاخه وان عبدالله
نائب رئيس مجلس النواب

حاكم عباس الزاملي
النائب الاول لرئيس مجلس النواب

نايف الشمري
نائب رئيس تحالف السيادة

عطوان العطواني
رئيس كتلة دولة القانون

هه ريم كمال آغا
رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني

عباس الزاملي
رئيس تحالف الفتح